

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

تحت الرعاية السامية لوزير التجارة

توصيات

الملتقى الوطني حول الرقابة الإقتصادية

"واقع و آفاق"

تحت شعار

"معاً لحماية الإقتصاد الوطني و القدرة الشرائية للمواطن"

الجزائر في 6 أفريل 2017

قصر الأمم - نادي الصنوبر

الكلمة الافتتاحية
للسيد معالي وزير التجارة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين



السيد عبد المجيد تبون

وزير التجارة

السادة معالي الوزراء

السيد اللواء قائد الدرك الوطني

السيد اللواء المدير العام للأمن الوطني

السادة المدراء العامون وإطارات الدوائر الوزارية

السيد الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين

السيدات والسادة رؤساء الجمعيات المهنية

السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام

أيها الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يشرفني أن أستضيف وأرحب بضيوفي الكرام اليوم ولا يسعني إلا أن أشكركم على تلبية الدعوة لحضور هذا الملتقى الوطني، الذي يخصص لدراسة واقع جهاز الرقابة الاقتصادية في الجزائر والذي يعد وسيلة هامة من وسائل حماية الاقتصاد الوطني وحماية القدرة الشرائية للمواطن، هذا الشق الذي ما فتئ يشكل اهتماما بالغاً من اهتمامات وإنشغالات فخامة رئيس الجمهورية، في إطار إلتزاماته إتجاه الأمة.

.../.

إن هذا اللقاء، سيسمح من دون شك، أن نستعرض جميعا الوضعية الحالية لجهاز الرقابة و آليات عمله كمهمة تشاركية بين مختلف القطاعات، تهدف إلى جعل المواطن يشعر بدور الدولة في حمايته من مختلف أشكال الممارسات التدليسية التي تضر بصحته وبقدرته الشرائية.

وإني على يقين تام بأن كل مسؤول متواجد معنا اليوم، سواء زملائي في الطاقم الحكومي أو مسؤولي الأجهزة الأمنية، على وعي ودراية كاملين لما هو مطلوب منا، ابتداء من تواجد أعواننا في الميدان إلى غاية الاحتكام إلى جهاز العدالة، بصفته الضامن لحقوق الجميع، وهذا من أجل ردع المخالفين وفقا لما يقتضيه القانون.

وفي هذا المقام، لا يفوتني التذكير بالدعم و العناية اللتين أولاهما فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، لقطاع التجارة، من خلال ورقة الطريق التي رسمها منذ سنة 2011 والتي شكلت محورا فاصلا في تاريخ جهاز الرقابة و دفعا نوعيا و قويا له، من حيث تطور الوسائل المادية و البشرية و تحسين ظروف عمل الأعوان، كل هذا خدمة للمستهلكين و حفاظا على دعم الدولة لأسعار مختلف السلع و المواد ذات الاستهلاك الواسع، بالإضافة إلى ضمان تموين مستقر و متوازن للسوق المحلية، مع العمل على خفض العجز في الميزان التجاري من سنة إلى أخرى.

إن هذا الدعم تجلى في البرنامج المتضمن توظيف 7000 عون جامعي ضمن جهاز الرقابة و كذا اقتناء 555 سيارة لفائدة الأعوان، من أجل ضمان تغطية شاملة لكامل أرجاء الوطن، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسة عمومية (MAGROS) أوكلت لها مهمة إنجاز و تسيير أسواق الجملة للخضر و الفواكه على المستوى الوطني، وفي هذا الإطار، أسندت ذات المؤسسة، برنامج تجهيز بقيمة 12 مليار دج خصص لإنجاز ثمانية (08) أسواق للجملة ذات طابع جهوي.

في نفس السياق، تمّ اقتناء وسائل متطورة لتسهيل الرقابة التحليلية الفورية من طرف الأعوان،
عن طريق 467 حقيبة تفتيش.

أيها السيدات ، أيها السادة،

إن فتح نقاش على أوسع نطاق ممكن، من أجل تبادل موسع للآراء حول الرقابة الاقتصادية،
أصبح اليوم ضرورة حتمية مما يساهم في تكييف وسائل الضبط و الرقابة مع مقتضيات الترشيح
الاقتصادي، آخذين بعين الاعتبار البعد الإجتماعي للسياسة الإقتصادية لبلادنا.

من هنا، تقرر تنظيم هذا اللقاء الذي نوّد من خلاله إشراك جميع الأطراف المعنية من أجل
تمكين مختلف الفاعلين الحقيقيين من مناقشة هذا الموضوع العام و التعمق في جوانبه المتعددة، قصد
إتخاذ التدابير اللازمة لتحسين و تفعيل دور الرقابة و جعلها أكثر ملائمة للتغيرات الاقتصادية و المالية
الوطنية و العالمية وهو ما يشكل محور برنامج الحكومة في مجال عصرنه و رقمنة الاقتصاد الوطني.

أيها السيدات ، أيها السادة،

على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف مصالح وزارة التجارة و الدوائر الوزارية الأخرى
المعنية (حيث نذكر على سبيل المثال أنه خلال سنة 2016، قامت مصالحنا بإجراء ما يفوق 1,5 مليون
تدخل، سجل خلالها 220 ألف مخالفة، نجم عنها تحرير 204 ألف محضر متابعة قضائية مع 16 ألف
غلق إداري و 18 ألف اقتطاع عينات للتحليل على مستوى مخابر مراقبة النوعية و قمع الغش، كما
سجل عدم فويرة بمبلغ يفوق 59 مليار دج) إلا أننا مازلنا نسجل انتشارا خطيرا و متزايدا لمختلف
الممارسات التدليسية التي تضرّ بالاقتصاد الوطني و المستهلك على حد سواء.

.../...

أمام هذا الوضع فإن السلطات العمومية و الفاعلين الاقتصاديين مجبرون على تكييف إستراتيجية الرقابة بالنظر إلى التجارب المكتسبة و النقائص المسجلة خلال تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التنظيم و التشريع الساري المفعول.

من هذا المنطلق، أؤكد بأن فضاء التشاور مفتوح أمامكم اليوم من أجل مناقشة كل المواضيع المتعلقة بالرقابة بكل شفافية، مما يمثل فرصة سانحة من أجل دراسة النقائص التي يتخللها النظام الرقابي و ضبط الصعوبات التي يواجهها واقتراح التعديلات و التحسينات التي تجعل من جهاز الرقابة أكثر فعالية.

وفي هذا الصدد، أعتقد أن التحكم في التعاون والتنسيق ما بين مختلف القطاعات و عصنة طرق الرقابة ووسائلها أصبح ضروريا من أجل التصدي بفعالية لكل أشكال الغش الاقتصادي و لهذا الغرض فإن هذا اللقاء الوطني تحت شعار "معا من أجل حماية الاقتصاد الوطني و القدرة الشرائية للمواطن"، ينتظر منه أن يكلل بتوصيات تمكّن من وضع تصور حقيقي و فعال لآفاق الرقابة من أجل تحسين الأداء و الرقي به إلى تطلعات جميع الأطراف.

وفي الأخير، أجدد الترحيب بكم مرة أخرى و أشكركم على حضوركم و أعلن عن الافتتاح الرسمي لهذا اللقاء.

.../...

خلال الملتقى الوطني حول الرقابة الاقتصادية "واقع و أفاق"، المنعقد بقصر الأمم نادي الصنوبر، يوم 06 أبريل 2017، تمّ تنصيب ورشتي عمل يتمثل موضوعهما فيما يلي :

ا. الورشة الأولى : التشخيص و التدابير المقترحة من أجل تعزيز الرقابة الاقتصادية :

1- العراقيل.

2- التوصيات :

أ - بخصوص النصوص التشريعية والتنظيمية.

ب- بخصوص الإجراءات التطبيقية.

ج - بخصوص العمليات التحسيسية.

اا. الورشة الثانية : تفعيل نشاط الفرق المختلطة:

1- العراقيل :

أ - العراقيل المرفوعة بصفة عامة.

ب- العراقيل المرفوعة بصفة خاصة.

2- التوصيات :

أ - بخصوص التوصيات العامة.

ب- بخصوص التوصيات الخاصة حسب الفرق.

الخاتمة.

الورشة الأولى :

التشخيص و التدابير المقترحة من أجل تعزيز الرقابة الاقتصادية

1- العراقيل:

يتميز السوق الوطني حالياً بسلسلة من الاختلالات وذلك رغم المجهودات المبذولة من طرف مصالح الرقابة التي تتلخص فيما يلي :

- إنتشار ممارسات تدليسية غير شفافة وغير نزيهة ؛
- إنتشار المضاربة و التهرب الضريبي ؛
- عدم إحترام شروط ممارسة الأنشطة التجارية ؛
- إنتشار المنتوجات غير المطابقة .

2- التوصيات :

ولمعالجة هذه الوضعية، تم اقتراح من طرف أعضاء هذه الورشة مجموعة من التوصيات، تمثلت فيما يلي :

أ - بخصوص النصوص التشريعية والتنظيمية :

- مراجعة و تحيين النصوص القانونية المتعلقة بالنشاط الرقابي بما يتماشى ومتطلبات قواعد حماية المستهلك و شفافية و نزاهة الممارسات التجارية و الإسراع في إصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بالوثائق الرسمية المستعملة في الرقابة الاقتصادية و رقمتها ؛
- الإسراع في تعميم اللجوء الى استعمال السجل التجاري الإلكتروني ؛
- مراجعة المرسوم التنفيذي رقم 05-467 المتعلق بالرقابة الحدودية لتدعيم ضبط مطابقة المنتوجات المستوردة ؛
- مراجعة الإطار القانوني (المرسوم رقم 87-146) المنظم لنشاط مكاتب حفظ الصحة البلدية ؛
- الإسراع في إصدار القرار الوزاري المشترك المتعلق بتحديد كفاءات تنظيم و تسيير البطاقة الوطنية للغشاشين ؛
- إدماج هياكل التخزين التابعة للنشاط التجاري أثناء عمليات التسجيل في السجل التجاري ؛
- الإسراع في وضع المقاييس و المعايير المتعلقة بالمنتجات الغذائية، الصناعية و الفلاحية ؛
- توحيد المفاهيم الخاصة بإستعمال الفاتورة مابين مصالح وزارة التجارة ووزارة المالية ؛
- التسريع في إصدار التأطير القانوني للتجارة الإلكترونية ؛
- إعادة النظر في القانون الأساسي الخاص بأسلاك أعوان الرقابة التابعين لمصالح وزارة التجارة.

ب - بخصوص الإجراءات التطبيقية :

- تمكين القطاعات المعنية من الولوج الى قاعدة بيانات البطاقة الوطنية للغشاشين، من خلال وضع قاعدة بيانات آلية و آنية ؛
- تشكيل فوج عمل يضم القطاعات الوزارية المعنية مع التنظيمات المهنية من أجل التكفل و معالجة ظاهرة الإقتصاد الموازي ؛

- عصرنة آليات الرقابة من خلال تكييفها مع تطورات إستعمال التقنيات الحديثة للإعلام وللإتصال ؛
- توجيه الرقابة على مستوى المصدر (الإنتاج والإستيراد) ؛
- توجيهه وتكوين الأعوان، مع إستحداث فرق رقابة متخصصة بعد تأهيلها ؛
- رقمنة إجراءات الرقابة بالتعاون مع القطاعات المعنية ؛
- ربط قواعد البيانات المتعلقة بالمتعاملين الإقتصاديين والمسيرة من طرف كل القطاعات المعنية بعمليات الرقابة ؛
- عقلنة عملية الرقابة بوضع إستراتيجيات واضحة، بالتنسيق بين القطاعات ؛
- تفعيل دور المجلس الوطني لحماية المستهلك ؛
- تعزيز حماية أعوان الرقابة أثناء تأدية مهامهم.

ج - بخصوص العمليات التحسيسية :

- تدعيم ، تعزيز و تعميم العمليات التحسيسية تجاه المتعاملين الإقتصاديين بخصوص أحكام القوانين المنظمة للتجارة الخاصة بقواعد حماية المستهلك ؛
- تحسيس المستهلكين على ضرورة المشاركة في تسهيل العمل الرقابي من خلال الإبلاغ عن المخالفات التي تمس بصحته و أمنه و حقوقه المادية و المعنوية و تكييفها لما تقتضيه التقنيات الحديثة للإعلام و الإتصال.

الورشة الثانية :

تفعيل نشاط الفرق المختلطة

يهدف التنسيق ما بين القطاعات إلى منح فعالية لعملية الرقابة، فيما يخص تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما، لاسيما في مجالات رقابة جودة المنتوجات وشفافية ونزاهة الممارسات التجارية.

للتذكير، في إطار التنسيق ما بين القطاعات، توجد خمسة (05) فرق مختلطة وهي كالتالي:

- تجارة - ضرائب - جمارك ؛
- تجارة - بيطرة ؛
- تجارة - صحة نباتية ؛
- تجارة - صحة ؛
- تجارة - قياسات قانونية.

إنّ نتائج نشاط الفرق المختلطة تبقى غير كافية، مقارنةً مع الأهداف المسطرة وهذا راجع للعوائق والصعوبات التي تعيق السير الحسن لمهامهم.

1- العراقيل :

أ - العراقيل المرفوعة بصفة عامة :

في هذا الإطار، تتلخص أهم العوائق التي تواجه عمل هذه الفرق المختلطة فيما يلي :

- نقص التنسيق ما بين الفرق المختلطة، راجع لرفض بعض القطاعات التعاون ومشاركة مصالح وزارة التجارة في مهامهم، بحجة أنها من صلاحيات هذه الأخيرة ؛
- غياب اللجان الوطنية للتنسيق المكلفة بإعداد برنامج العمل الخاص بالرقابة ما بين القطاعات و السهر على حسن تنفيذه ؛
- غياب التمثيل لبعض القطاعات على مستوى بعض الولايات ؛
- نقص في وسائل النقل الموضوعة تحت تصرف الفرق المختلطة إن لم نقل انعدامها و اعتماد أعضاء الفرق في تنقلاتهم على وسائلهم و إمكانياتهم الخاصة ؛
- نقص تأهيل الأعوان المعينون على مستوى الفرق المختلطة لضمان الرقابة ؛
- نقص تحفيز أعوان الرقابة بسبب غياب نظام تعويضي ؛
- ضعف الجهاز التحليلي ؛
- غياب الدورات التكوينية و التدعيمية لفائدة الموظفين المكونين لهذه الفرق ؛
- نقص تقييم و تأطير الفرق المختلطة من طرف الإدارات المركزية التابعة لمختلف الهيئات الوزارية المعنية ؛
- نقص الحماية من طرف أعوان القوة العمومية مما يؤدي إلى تعرض أعوان الفرق المختلطة لاعتداءات أثناء تأدية مهامهم.

ب - العراقيل المرفوعة بصفة خاصة :

تتمثل هذه العوائق حسب كل فرقة كما يلي :

الفرقة المختلطة تجارة - ضرائب - جمارك :

- تسجيل بعض النقائص التنظيمية للتكفل الأمثل بمهام الفرق المختلطة لكون مجال تدخلها محدد ؛
- غياب ممثل عن مصلحة الجمارك في بعض الولايات ؛
- إعداد برنامج هذه الفرقة المختلطة لا يتم بصفة منسقة ؛
- عدم استفادة بعض أعضاء الفرقة المختلطة من المنحة السنوية من قبل مديرية الضرائب المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 97-290 المؤرخ في 27 جويلية 1997 ؛
- عدم إمكانية تحديد مقرات المتعاملين الاقتصاديين خلال إجراء عملية الرقابة.

الفرقة المختلطة تجارة - فلاحية :

- نقص نجاعة العمل الرقابي وفعالية التدخلات ؛
- غياب الإطار التنظيمي فيما يخص إتلاف منتوجات الصحة النباتية المحجوزة ؛
- نقص التنسيق بين مختلف المصالح خاصة المتعلقة بتبادل المعلومات ؛
- نقص الوسائل التحليلية فيما يخص منتوجات الصحة النباتية.

الفرقة المختلطة تجارة - قياسات قانونية :

- مردود نشاط هذه الفرقة ضعيف جدا ؛
- الإطار التنظيمي المنشأ لهذه الفرق لم يعد يتلاءم مع تطور النشاط التجاري ؛
- غياب ممثلي عن الديوان الوطني للقياسات القانونية في معظم الولايات ؛
- غياب الوسائل التقنية اللازمة لإجراء المعاينات.

الفرقة المختلطة تجارة - صحة :

- تم تسجيل عدد غير كافي لأعوان الصحة (مفتشي الصيدلة) المعينون في هذه الفرقة المختلطة .

2- التوصيات :

لمعالجة هذه النقائص، أصّر كل المتدخلين على مستوى هذه الورشة، على ضرورة إعادة تفعيل نشاط الفرق المختلطة باقتراح مجموعة من التوصيات تتلخص فيما يلي :

أ- بخصوص التوصيات العامة :

1. إعادة تفعيل لجان التنسيق (الوطنية، الجهوية و الولائية) للفرق المختلطة، حيث تتمثل مهامهم خاصة في، تنشيط و تنظيم و إعداد برامج تدخلات الفرق المختلطة ؛
2. وضع نظام تقييمي خلال كل ثلاثي لنشاط هذه الفرق المختلطة من أجل متابعة و تقييم أنجع لنشاطها ؛
3. تعيين أعضاء الفرق المختلطة عن طريق مقرر يتضمن القائمة الاسمية للأعوان الدائمين لفترة محددة ؛
4. إعداد إطار تنظيمي جديد يحدّد إجراءات تسيير و تنظيم الفرق المختلطة عن طريق مرسوم تنفيذي مثل تلك المطبقة بالنسبة للفرق المختلطة ضرائب - جمارك- تجارة ؛

5. إعداد و برمجة دورات تكوينية متخصصة وتدعيمية، لفائدة الأعوان المعينون في هذه الفرق وهذا في، مجالات التخطيط للعمل الرقابي، تقنيات التحقيق، البحث و معاينة المخالفات ؛
6. توفير نظام تحفيزي للأعوان المعينون لهذه المهمة، بإنشاء تعويضات خاصة مثل تلك المطبقة بالنسبة للفرق المختلطة ضرائب - جمارك - تجارة ؛
7. توفير الوسائل المادية التي من شأنها تسهيل مهام الفرق المختلطة و التي تكون على عاتق الهيئة المشرفة (رئاسة لجنة التنسيق) ؛
8. تعزيز إمكانيات المراقبة التحليلية لمخابر قمع الغش ؛
9. ضرورة التنسيق مع مصالح الأمن و الدرك الوطني لتوفير الحماية اللازمة لأعوان الفرق المختلطة.

ب - بخصوص التوصيات الخاصة حسب الفرق المختلطة :

الفرقة المختلطة تجارة - ضرائب - جمارك :

10. إعادة النظر في أحكام المرسوم التنفيذي 290/97 المؤرخ في 27/09/1997 المتضمن إنشاء الفرق المختلطة، من أجل توسيع مجال تدخل هذه الفرق لتشمل مراقبة بعض الأنشطة في مجالات الغش الكبرى مثل :
- تضخيم و/أو تخفيض الفواتير القيمة عند الاستيراد ؛
 - التحويل الغير شرعي لرؤوس الأموال (التجارة الخارجية).
11. إنشاء خريطة المتعاملين الاقتصاديين بواسطة نظام تحديد المواقع ؛
12. تعيين ممثل عن مصلحة الجمارك على مستوى كل الولايات لتسهيل عمل هذه الفرق المختلطة ؛
13. إعداد برنامج عمل هذه الفرقة المختلطة يجب أن يتم بصفة منسقة.

الفرقة المختلطة تجارة - فلاحية :

14. توجيه العمل الرقابي لهذه الفرق نحو الأمن الصحي للمنتوجات الغذائية من المادة الأولية إلى غاية المستهلك ومراقبة المواد الحساسة ؛
15. إعداد إطار تنظيمي يحدد كفاءات وشروط إتلاف المواد المحجوزة الخاصة بالصحة النباتية (إيجاد الكيفيات و السبل لمعالجة هذه المواد التي تشكل خطرا على البيئة) ؛
16. تعزيز إمكانيات المراقبة التحليلية للمخابر خاصة فيما يتعلق بمنتجات الصحة النباتية.

الفرقة المختلطة تجارة - قياسات قانونية :

17. إعادة النظر في الإطار التنظيمي المنشأ و المؤطر لنشاط هذه الفرق و إنشائها عن طريق مرسوم تنفيذي ؛
18. تعيين ممثلين عن الديوان الوطني للقياسات القانونية في كل الولايات و على الأقل على المستوى الجهوي ؛
19. دعم هذه الفرقة المختلطة بكل الوسائل التقنية اللازمة لإجراء المعاينات.

الفرقة المختلطة تجارة - صحة :

20. دعم الفرقة المختلطة بعدد كافي من أعوان الصحة (مفتشي الصيدلة) ؛
21. تعيين أعوان الفرق المختلطة عن طريق مقرر لتثبيتهم في هذه الفرق.

الخاتمة:

من أجل نجاعة عملية الرقابة الاقتصادية، حماية صحة و أمن المستهلك و كذا القدرة الشرائية للمواطن، يجب عصرنه آليات الرقابة من خلال ربط قواعد البيانات الرقمية لمختلف القطاعات و تعزيز التنسيق بين هذه الأخيرة.

بالإضافة إلى ذلك فإن دعم مصالح الأمن و الدرك الوطني يعد أكثر من ضرورة في إنجاح العمل الرقابي في الميدان.

الكلمة الختامية
للسيد معالي وزير التجارة

استمعت باهتمام كبير لمختلف تدخلات ضيوفنا الكرام والتي إنصبت جميعها في موضوع نقاش هذا الملتقى، حيث تضمنت رؤية شاملة حول الرقابة الاقتصادية في الجزائر لكل شريك لنا في مختلف القطاعات الوزارية، كل حسب تخصصه، إضافة إلى ذلك، تابعت أيضا توصيات الورشة الأولى، التي خصصت للتشخيص و التدابير المقترحة من أجل تعزيز دور الرقابة و الورشة الثانية، التي تطرقت لموضوع تفعيل نشاط الفرق المختلطة.

في هذا الصدد، أرتئي تجسيد التوصيات التالية ميدانيا و بصفة مستعجلة :

- رقمنة و توحيد جميع الوثائق المتعلقة بالرقابة الاقتصادية و قمع الغش والنشاط التجاري ؛
- الإسراع في توسيع عملية رقمنة السجل التجاري ؛
- الإسراع في وضع المقاييس و المعايير المتعلقة بالمنتجات الغذائية، الصناعية و الفلاحية ؛
- توحيد المفاهيم و الأهداف المتوخاة من إستعمال الفاتورة ما بين مصالح وزارة التجارة و وزارة المالية ؛
- التسريع في استصدار التأطير القانوني للتجارة الإلكترونية ؛
- تمكين القطاعات المعنية من الولوج الإلكتروني إلى قاعدة بيانات البطاقة الوطنية للغشاشين، من خلال وضع قاعدة بيانات موحدة.

و في الأخير، أثنى الجهودات المبذولة من طرف جميع المشاركين في هذه الورشات التي كللت بمجموعة من الاقتراحات البناءة و التي أمل أن تشكل ورقة طريق جديدة لنا جميعا من أجل تفعيل دور الرقابة كما احرص على تجسيدها مستقبلا على مستوى قطاع التجارة مع دعوة الشركاء الفاعلين في الميدان و المعنيين بمهمة الرقابة لمساعدتنا في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الملتقى.

شكرا لكم مرة ثانية و وفقنا الله جميعا لما فيه خير للعباد و البلاد و استودعكم الله و حفظه.